اللامركزية المالية في الجزائر من منظور أسلوب الحكم المحلي الرشيد

Financial decentralization in Algeria from the perspective of rational local governance

أ د. صدوقي غريسي

جامعة معسكر

Sadouki_ghrissi@yahoo.fr.

ملخص الدراسة :

تتجه الكثير من دول العالم الى الوصول الى اعلى درجات اللامركزية المالية حيث تتعدد الأسباب و الدوافع وراء ذلك هذا و لتطبيق نظام لامركزي مالي جيد يتطلب توفر مجموعة من العناصـر و المقومات و هذا في ضـوء مفهوم أسـلوب الحكم المحلي الرشـيد . هدفت هذه الدراسـة الى تحديد ركائز و مقومات الحكم المحلي الشيد للجماعات المحلية في الجزائر .

توصـلت الدراسـة الى ان نظام الحكم المحلي في الجزائر يتوافر على البيئة القانونية و المؤسـسـية اللازمة لتغذية اللامركزية المالية في الجزائر من منظور الحكم المحلي الرشـيد من توافر الاطار المالي له و الذي يتمثل بالتحديد في عملية تخصـيص مصـادر اللايرادات و صـلاحيات الانفاق و هذا على الرغم من وجود أوجه القشور في كلا الاطارية و التي يجب معالجتها .

الكلمات المفتاحية: : اللامركزية ، اللامركزية المالية، اللامركزية السـياسـية، اللامركزية الإدارية ،الحكم المحلي الرشيد. .

Abstract:

Many countries of the world tend to reach the highest levels of financial decentralization, as there are many reasons and motives behind this, between the desire to reform the local government system to achieve the goals of local development, and to implement a good financial decentralization system that requires the availability of a set of elements and ingredients, and this is in the light of the concept of a method Good local governance. This study aimed to identify the pillars and elements of well-constructed local governance for local communities in Algeria.

Where the study concluded that the local government system in Algeria has the necessary legal and institutional environment to nourish financial decentralization in Algeria from the perspective of rational local governance from the availability of its financial framework, which is specifically represented in the process of allocating revenue sources and spending powers, and this despite the existence The faces of crusts in both tires that must be dealt with..

Keywords: Decentralization, fiscal decentralization , political decentralization , administrative decentralization, local governance

مقدمة عامة:

يعد التحول الى النظام اللامركزي ذو أهمية كبير بالنسبة للدول المتقدمة و النامية على حد سواء و هذا لتحقيق اهداف التنمية المحلية حيث تعمل على استغلال مقومات الجماعات المحلية سواء كانت اقتصادية مالية او تجارية في سبيل ذلك .

هذا و يعد اصلاح نظام الجماعات المحلية من اهم الأولويات في الجزائر حيث يعد ضرورة تفرضها التغيرات المعاصرة التي يشهدها العالم لو ما يعرف عليه في الادبيات الاكاديمية بأسلوب الحكم المحلي الرشيد . حيث يفرض هذا النظام بناء حكم محلي اكثر تجاوبا مع المجتمع المحلي من خلال المسائلة و درجة مشاركة المجتمع المحلي في تحقيق اهداف التنمية المحلية . و بالتالي تتعامل هذه الدراسة مع إشكالية بحثية رئيسية مفادها : **ما هي طبيعة اللامركزية في الجزائر في ضوء مفهوم أسلوب الحكم المحلي الرشيد ؟.**

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكن طرح بعض التساؤلات الفرعية على النحو الأتي :

1- ما أهم البدائل المتاحة لتحقيق درجة أكبر من اللامركزية ؟

2- وما أهمية الحوكمة في عصرنة البلديات؟

أهداف الدراسة:

1- تهدف هذه الدراسة مفهوم اللامركزية في الجزائر في ضوء مفهوم أسلوب الحكم المحلي الرشيد .

2- تهدف هذه الدراسة إلى تنمية المعارف الفكرية حول ثنائية اللامركزية والحوكمة، وتطبيقاتهما على المستوى المحلي (خاصة البلديات)، كما تكمن أهميتها العملية في ضبط آلياتهما لرفع كفاءة وفعالية إدارة الجماعات المحلي .

الدراسات السابقة :

- **دراسة تحت عنوان** : حوكمة الجماعات المحلية في الجزائر بين القيود المعيارية والمتطلبات الواقعية قلامين صباح . جمال درويش . مجلة السياسة العالمية المجلد الأول العدد الثاني 2017 .

تسعى الدولة الجزائرية إلى وضع سياسات عامة لإصلاح وتطوير الجماعات المحلية، لكي تستطيع هذه الاخير القيام بمهامها الادارية والتنموية على المستوى المحلي، لكن كل تلك السياسات لم تستطع مواكبة المطالب التنموية المتجددة للمجتمع على المستوى المحلي، وهو الامر الذي يدفع المشرع لتعديل قانوني الولاية والبلدية في كل مرة من أجل تدارك النقائص المسجلة على مستوى أداء الجماعات المحلية في مجالي التمويل والتنمية المحليين. لكن العائق الذي ظهر مباشرة بعد التعديل الاخير للقانون الخاص بالبلدية والولاية، هو في القانون في حد ذاته. حيث ان النص الجديد يطلق تسمية الجماعات الاقليمية على البلدية والولاية، بينما ما تزال الادارات المركزية تتعامل معها على اساس التسمية القديمة. علما ان كل تسمية لها تبعاتها القانونية والمالية على البلدية والولاية، بما ينعكس مباشرة على المهام التنموية التي تبقى مرتبطة بالتمويل المحلي وضرورة تنويع مصادره.

دراسة تحت عنوان : حوكمة إدارة الجماعات المحلية-قراءة في المبادرات والتحديات حبالي دحو . المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية المجلد 11 العدد 01 2020

أدى توالي الأزمات العالمية وضعف أداء الإدارة العامة خاصة في الدول النامية إلى التوجه نحو تصحيح المسارات والمناهج المعتمدة في التسيير نحو مزيد من الفعالية والرشاد، حيث تصدرت المنظمات المالية العالمية جهود البحث في فرض معايير الحوكمة، كمنطلق لإصلاحات شاملة للجوانب السياسية، الاقتصادية والاجتماعية. تضطلع الجماعات المحلية بأدوار مهمة في تفعيل التنمية المحلية والاستجابة لتطلعات مواطني إقليم الاختصاص، وترتبط ممارسة هذا الدور بمدى كفاءة أجهزة الإدارة المحلية وفعالية أدائها، في الجزائر يتميز واقع إدارة الجماعات المحلية بشدة المركزية والتبعية للسلطة الوصية إداريا وماليا على الرغم من الصلاحيات المخولة لها بموجب قوانينها الخاصة، ما دفع الحكومة الجزائرية لإطلاق مبادرات تهدف إلى تجسيد معايير الحوكمة المحلية بتشجيع الديمقراطية التشاركية ومبادئ الكفاءة، المساءلة ،الشفافية والاستجابة، إلا أن تتبع تلك الجهود أظهر عدم تحقيقها للأهداف المعلنة نتيجة لعدم شموليتها لكل متطلبات الإصلاح الحقيقي وضعف صدق الإرادة السياسية للتغيير، ما يستلزم مراجعة كل الخطط المعلنة ضمن برنامج موحد باستشارة مختلف الفواعل المحلية وتوفير الظروف اللازمة لكل مبادرة بعد دراسة معمقة وجدية.

دراسة تحت عنوان : اسهامات الحوكمة المحلية في التنمية المحلية المجلة الأكادمية للبحوث القانونية والسياسية المجلد السادس العدد الأول 2022 .

نظرا لزيادة الوعي لدى الشعوب بسبب الانفتاح الاقتصادي وتطور تكنولوجيا الاعلام والاتصال، أصبح لزاما على الحكومات التحول نحو الديمقراطية، وانتهاج اساليب جديدة في التسيير سواء على المستوى المركزي او على مستوى الجماعات المحلية، بالانتقال من التسيير التقليدي الى حوكمة التسيير للجماعات المحلية، نهدف في هذا البحث التطرق الى مميزات ومعوقات تطبيق الحكم الراشد على المستوى المحلي وأثر ذلك على التنمية المحلية وتحسين معيشة المواطنين. توصلنا في نهاية المقال الى حتمية اعتماد الحوكمة الادارية المحلية لتحسين اداء الجماعات المحلية والرفع من جودة الخدمة العمومية للوصول الى تنمية محلية ووطنية شاملة.

دراسة تحت عنوان : الحوكمة المحلية مدخل لتدبير الشأن المحلي وترقية أداء الجماعات المحلية في الجزائر: بحث في مضامين البناء والتمكين ركاش جهيدة .مجلة السياسة العالمية المجلد السادس العدد الأول 2022 .

جاءت هذه الدراسة بهدف تسليط الضوء على موضوع الحوكمة المحلية ودورها في ترقية أداء الجماعات المحلية في الجزائر، باعتبارها مقاربة تقتضي وجود الشفافية والمساءلة، وتمكين الجماعات المحلية من المساهمة الفعلية في تدبير الشأن المحلي وإعداد السياسات العمومية والبرامج التنموية، نظرا للصعوبات الكبيرة التي تواجه الإدارة المحلية في الجزائر وعجزها عن تدبير الشأن المحلي، وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها ضرورة اعتماد مقاربة الحوكمة باعتبارها أسلوبا تدبيريا فعالا تساهم في تقوية قدرات نظام الإدارة الجزائرية وإرساء الديمقراطية التشاركية وتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

دراسة تحت عنوان : الحوكمة الميزانية للجماعات المحلية: دراسة مقارنة: الجزائر - تونس- المغرب معتصم دحو . زياد امحمد . مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية المجلد 13 العدد الأول 2022 .

هدف هذا المقال لمعالجة نظام الحوكمة الميزانية على مستوى الجماعات المحلية. فتسيير الميزانية بصورة سليمة ضروري لتحقيق الأهداف خصوصا عند ربطها بالنتائج. ولتحقيق ذلك يجب منح الجماعات المحلية المزيد من الاستقلالية في الإنفاق والجباية المحلية حيث سنحاول من خلال هذه الدراسة تشخيص واقع الإصلاحات الميزانية والحوكمة المحلية بالبلدان المغاربية الثلاثة: الجزائر، تونس والمغرب. لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن ممارسات الحوكمة الميزانية المحلية على مستوى هذه البلدان مختلفة. حيث هناك تفاوت في اعتماد مبادئها المتمثلة في الشفافية والمشاركة والمساءلة. فالمغرب يعتبر بلدا رائدا في مجال تطبيق مبادئ الحوكمة المحلية، بينما تونس فهي اقل التزما من المغرب، أما الجزائر فهي جد متأخرة في الالتزام بمبادئ الشفافية والحوكمة الميزانية على المستوى المحلي.

- **المحور الأول : الإطار النظري للامركزية**

أولا :مفهوم اللامركزية.

يعد مفهوم الالمركزية من المفاهيم الحديثة في علم الإدارة حيث ظهر منذ اكثر من اربة عقود حيث مع بداية الستينات ظهرت اللامركزية باعتبارها أداة تساعد في على تحقيق العدالة السياسية و الاقتصادية بين الأقاليم حيث تبنتها العديد من الدول في اطار ما يعرف بالنظام الفدرالي للدولة مثل المكسيك الولايات المتحدة الامريكية نيجيريا و الهند . هذا و مع منتصف التسعينات بدات المؤسسات المالية الدولية المانحة للقروض بالأخذ بالنظام اللامركزي كاح الوسائل الأساسية لتحقيق التنمية و تجسيد المشاريع. (خالد أمين زكريا، 2008 ص 32)

هذا و يعرف روندللي النظام اللامركزي على انه تحويل السلطات و المسؤوليات فيما يتعلق بتعبئة الموارد المحلية الى الجماعات و السلطات المحلية و هذا بهدف تحقيق التنمية و الوصول الى اكبر شريحة ممكنة من المجتمع حيث يشير الى وجود أربعة محاور أساسية في النظام اللامركزي و هي السياسية الإدارية و المالية و لامركزية السوق. (**السيد عبد المطلب غانم ، ، يناير 2005 ، ص 18) .**

ثانيا: محاور اللامركزية .

يشمل النظام اللامركزي على ثلاث محاور أساسية و هي اللامركزية السياسية اللامركزية الإدارية و اللامركزية المالية هذا مع ملاحظة نوع من التداخل في مكونات كل نظام منها حيث ان اللامركزية و النظام المركزي هما نظامان متكاملان يتمثل الأول في المشاركة من خلال التوزيع الجيد للسلطات . اما المبدا الثاني فيتمثل في التنوع و هذا من خلال ان النظام اللامركزي اكثر اتصالا بالظروف المحلية للسكان . **(شنودة إميل فهمي حنا ، 1998، ص 35).**

أ :اللامركزية السياسية.

يتم اللجوء الى اللامركزية السياسية غالبا نتيجة اتساع الرقعة الجغرافية للدولة و هذا في اطار النظام الفدرالي حيث يقصد به التحرك الذي يفضي الى عملية لتوافق بين اتجاهين و هما الحرص على الذاتية و التنظيم الاجتماعي .. **(محمد طه بدوي ، وليلى أمين مرسي ، 2000 ص124.)**

هذا و يمكن الذكر ان النظام الفدرالي ينشا بطريقتين أساسيتين أولها انضمام عدة دول مستقل الى بعضها البعض في شكل دولة فدرالية موحدة و هذا يرجع الى تقارب هذه الدول ثقافيا دينيا . أما الطريقة الثانية هي أن تتفكك دولة موحدة بسيطة إلى عدة فدراليات. (**محمد رفعت عبد الوهاب ، 2005 ، ص 15.)**

ب :اللامركزية الإدارية.

تعتبر من اهم الأساليب الإدارية حيث تنطوي على تحديد الوظائف الإدارية بين الجهاز المركزي أي الحكومة و الهيئات الإدارية اللامركزية حيث يتم تنظيم نطاق هذه المسؤوليات بناءا على مراسيم و قوانين تحدد هذه المسؤوليات . **(الطعامنة محمد محمود ،وعبد الوهاب سمير محمد، 2005 ، ص 15.)**

ج : اللامركزية المالية .

يعد نظام اللامركزية المالية من اهم الأساليب المتبعة لتحقيق التنمية المحلية من خلال زيادة كفاءة القطاع العام و اتباع مبدا الشفافية و المساءلة حيث تشير اللامركزية المالية الى تحويل صلاحيات الانفاق مع تخصيص الإيرادات المحلية التي يمكن للجماعات المحلية تحصيلها . حيث تشير الادبيات الى ضرورة توفر مجموعة من الشروط للحديث عن اللامركزية المالية و هي على النحو الاتي : **(خالد أمين زكريا ، 2008 ، ص 33.)**

1- تحديد وضائف الجماعات المحلية و التي يجب عليها القيام بها من سلع و خدمات .

2- التحديد الدقيق لمصادر الإيرادات المحلية و التي من بينها القدرة على الاقتراض .

3- التصميم الجيد لنظام التحويلات المالية من الأجهزة المركزية الى الحكومات المحلية .

المحور الثاني :اللامركزية من منظور أسلوب الحكم المحلي الرشيد.

أولا : مفهوم الحكم المحلي الرشيد .

تشير المفاهيم و تعاريف الحكم المحلي الرشيد الى قدرة الجماعات المحلية على التوجيه السيطرة و الارشاد على الرغم من أن الكلمة ليست حديثة إلا أن تداولها في أدبيات التنمية اكتسب دفعة شديدة منذ أوائل التسعينات من القرن الماضي ، ويستخدم البعض الآخر تركيبات لغوية أخرى مثل "المحكومية " ،"الحوكمة "،الحكمانية " ، ويتضمن ذلك مايلي : (حسن علواني الحكم 2006 ص 67 .)

- هي عبارة عن العملية التي يمكن من خلالها الأجهزة التنفيذية و مراقبة اعمالها .
- قدرة الأجهزة التنفيذية على إدارة الموارد بكفاءة عالية مع وضع السياسات اللازمة .

ثانيا : خصائص الحكم الرشيد .

تشير معظم االدراسات على خمسة عناصر على الأقل لابد من توافرها لكي يتصف أسلوب الحكم المحلي بكونه رشيدا ، وهذه العناصر هي : (مصطفى كامل السيد ابريل 2000 ص 24 .)

-**المشاركة** :و يعني قدرة المواطنين المحليين على صنع القرار دون أي تمييز بينهم . هذا مع إمكانية ان :

1- من الذين يشتركون في اتخاذ القرارت تخصيص الموارد في أي مجالات الحكم ؟

3-هل ضم هؤلاء كل من يتأثرون بالقرار المعين ؟

-**المسائلة** :أي التأكيد على أن صانع القرار في الأجهزة المحلية يخضع لمسائلة المواطنين والأطراف الأخرى ذات العلاقة ، ويعني ذلك أن الأجهزة المحلية تخضـــع لما يعرف بالمســـائلة المزدوجة ، بين المســـائلة أما الناخبين من ناحية ، والمسائلة أمام المستويات الحكومية الأعلى من ناحية أخرى .

ويلخص الشكل رقم (01) النظام المحلي من منظور الحكم المحلي الرشيد .

الشكل رقم (01) :النظام المحلي من منظور أسلوب الحكم المحلي الرشيد.

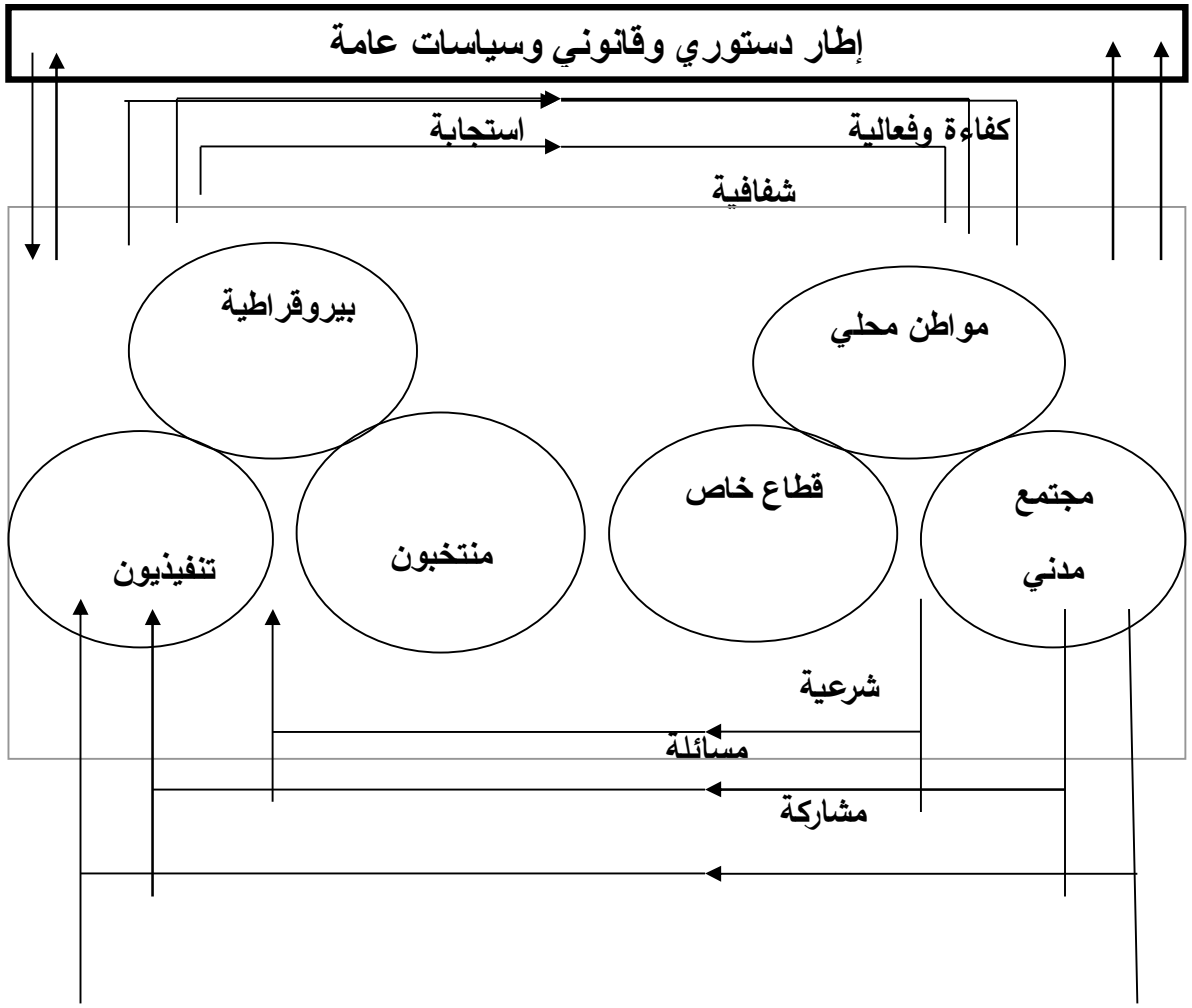

المصدر علي الصاوي ،إشكاليات التنظيم المحلي في مصر ، مركز دراسات واستشارة الإدارة العامة ، سلسلة القضايا إدارية ، العدد الثالث ، 1999 ، جامعة القاهرة (مصر) ص 43 .

وكما يتضح من الشكل (01) فالفرص يجب إتاحتها للمواطنين للتعبير عن مطالبهم وأولوياتهم بشأن طبيعة ونوعية الخدمات المطلوبة وتحدد الكفاءة ، والفعالية كيفية قيام الأجهزة المحلية بتحويل المدخلات إلى مخرجات لتلبية الإحتياجات .

مؤشرات اللامركزية في الجزائر (مقارنة دولية).

لفهم أعمق للدرجة الحقيقية للامركزية المالية في الجزائر يتطلب الأمر إلقاء المزيد من الضـــوء على الطبيعة الهيكلية لكل من جانب النفقات و الإيرادات على المســتوى المحلي حيث تم الاســتعانة بمؤشــرين أســاســين لقياس درجة اللامركزية في الجزائر و هما :

-نسبة لامركزة النفقات و هي نسبة مئوية بين الانفاق المحلي و الانفاق الحكومي

-نسبة لامركزة الإيرادات و هي تقييم لأهمية الإيرادات الجماعات المحلية الى الإيرادات العامة للدولة.

جدول رقم (01) : مؤشرات اللامركزية المالية

الدولة	السنة	نسبة لا مركزة النفقات	نسبة لا مركزة الإيرادات
شيلي	1990	8	5
اندونيسيا	1998	10.1	3.1
ماليزيا	1997	19.14	15.18
الفلبين	1997	16.32	6.5
تايلاند	1998	8.4	7.99
استونيا	2000	19.7	22.1
لاتفيا	2000	23.1	25
ليتوانيا	2000	19.6	22.8
الجزائر	2005	12.85	7.11

Ebel and Yilmaz , on the measurement and impact of fiscal decentralization p70.

من خلال النتائج التي تم عرضها في الجدول السابق يتضح ان درجة اللامركزية المالية في الجزائر في في مستويات متقدمة مقارنة ب لشيلي اندونيسيا و تايلاند و هذا نتيجة الإصلاحات المتتابعة في نظام الحكم المحلي من تخصيص اكبر للايرادات مع تحديد لقدرة اكبر على الانفاق بالنسبة للجماعات المحلية في الجزائر .

المحور الثالث : مقومات الحكم المحلي الرشيد في الجزائر.

أولا : مفهوم البلدية و الولاية في القانون الجزائري .

أ: تعريف البلدية.

هي المجموعة الإقليمية السياسية الإدارية و الاقتصادية و الاجتماعية القاعدية و بالتالي تتمتع بنوع من الاستقلال في جميع المجالات. كما لا تضع بنفسها نضاما خاصا بها , فهي بذلك محدودة فهي لامركزية ادارية مقيدة نوعا ما . **(محمد وليد العبادي , 1998، ص22 .)**

و يعرفها القانون 90 – 08 بأنها الجماعة الإقليمية الأساسية و تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و تحدث بموجب قانون للبلدية إقليم , اسم و مركز . **(المادتان 01 و 02، من قانون البلدية 90 – 08، المؤرخ في 07 ابريل 1990).**

ب : تعريف الولاية .

يعرفها الفانون 90 – 09 المتعلق بالولاية بأنها جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و تشكل مقاطعة ادارية للدولة . **(المادة 01، القانون 90 – 09 ، المؤرخ في 07 افريل 1990، المتعلق بالولاية .)**

ثانيا: مقومات الحكم المحلي الرشيد في الجزائر .

أ : المشاركة .

تقوم مبدا المشـــاركة على أســـاس قيام نظام محلي دمقراطي ينشـــا عن طريق الانتخاب و بالتالي يمكن للمواطنين المحليين المشـاركة اكثر في اتخاذ القرارات المحلية الخاصـة بعملية التنمية حيث تنص المادة 16 من الدسـتور على ما يلي: "يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية و مكان مشـاركة المواطنين في تسـيير الشؤون العمومية"

ب : الرقابة.

4- الرقابة على خطط التنمية والمشـــاريع : تعمل الســـلطة المركزية على إعطاء الدعم للجماعات المحلية من خلال اليات اعداد خطط التنمية و التي تســتوفي عدم التعارض مع الخطط الوطنية لتنمية و هذا عن طريق إعطاء الدعم المالي و مراقبة اليات صـــرف هذه الأموال من طرف الجماعات المحلية . (مرازقة عيسى، جوان 2006 ، ص 195)

خاتمة عامة:

في خطوة بالغة الأهمية أقدمت الجزائر إلى التوجه نحو حزمة من ســـياســـات الإصـــلاح مع بداية التســـعينات فيما يخص دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية و هذا من خلال قانون البلدية و الولاية و الذي حدد نطاق السلطة و صلاحيات الجماعات المحلية في الجزائر :

هذا و توصلت الدراسة سواء في نطاق دراسة النظري و التطبيقي إلى عدد من النتائج و التي يمكن تلخيص أهمها على النحو التالي :

1- في إطار دراســة الأسـباب الدافعة للأخذ بنظام اللامركزية ، أشـارت الدراســة إلى تعدد هذه المبررات و الأسباب و يمكن حصرها إجمالا في : بعدين أساسيين هما البعد السياسي و البعد الاقتصادي .

2- عملت الجزائر على تحســين درجة اللامركزية المالية من خلال إعطاء المزيد من صـــلاحيات تحصـــيل الإيرادات للجماعات المحلية .

5- زيادة تفعيل المســائلة و الرقابة المالية القبلية و البعدية للأجهزة المكلفة بذلك هذا مع دعم لااليات الرقابة الشعبية .

6- ضـعف المشاركة الشـعبية بالجهود الذاتية ، ولعل ما يشير إلى ذلك هو انخفاض الموارد الذاتية في هيكل الموارد المالية للجماعات المحلية .

قائمة المراجع :

- خالد أمين زكريا ، آليات تطبيق اللامركزية في مصـــر ، المؤتمر الدولي حول التنمية المحلية في مصر ، 2008 .
- السيد عبد المطلب غانم ، مفارقة اللامركزية ، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، برنامج اللامركزية وقضايا المحليات ، جامعة القاهرة ، يناير 2005 .
- شنودة إميل فهمي حنا ،لا مركزية الإدارة التعليمية (التطور والواقع)،مكتبة الأنجلو مصرية القاهرة (مصر)1998.
- محمد طه بدوي ، وليلى أمين مرسي ، المبادىء الأساسية في العلوم السياسية ، منشأة المعارف 2000 .
- محمد رفعت عبد الوهاب ، مبادىء النظم السياسية ، منشورات حلبي الحقوقية ، الأردن 2000 .
- مهدي الشـــيخ إدريس ،المعوقات التي تواجه الخدمات والمرافق العامة في المدن العربية ،الرياض ، المملكة العربية السعودية ، على الموقع WWW.PUBLICATIONS.KSU.EDU .SA
- خالد أمين زكريا ، آليات تطبيق اللامركزية في مصـــر ، المؤتمر الدولي حول التنمية المحلية في مصر ، 2008
- حسن علواني الحكم الرشيد من منظور مقارن مركز دراسات و بحوث الدول النامية القاهرة 2006 .
- مصطفى كامل السيد حكمانية التنمية البشرية المستدامة في الدول العربية بحث مقدم الى اللجنة الاقتصادية لغرب اسيا ابريل 2000.
- علي الصاوي ،إشكاليات التنظيم المحلي في مصر ، مركز دراسات واستشارة الإدارة العامة ، سلسلة القضايا إدارية ، العدد الثالث ، 1999 ، جامعة القاهرة (مصر).
- Ebel and Yilmaz , on the measurement and impact of fiscal decentralization .
- محمد وليد العبادي , الإدارة المحلية و علاقتها بالسلطة المركزية , مكتبة دار الثقافة للنشر الإشهار و التوزيع ، الجزائر،1998.
- المادتان 01 و 02، من قانون البلدية 90 – 08، المؤرخ في 07 ابريل 1990.

المادة 01، القانون 90 – 09 ، المؤرخ في 07 افريل 1990، المتعلق بالولاية .

- محمد وليد العبادي , الإدارة المحلية و علاقتها بالسلطة المركزية , مكتبة دار الثقافة للنشر الإشهار و التوزيع ، الجزائر،1998.
- المادتان 01 و 02، من قانون البلدية 90 – 08، المؤرخ في 07 ابريل 1990.
- المادة 01، القانون 90 – 09 ، المؤرخ في 07 افريل 1990، المتعلق بالولاية .